الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة .
- مشكلة الدراسة .
- تساؤلات الدراسة.
- أهداف الدراسة .
- مصطلحات الدراسة.

مقدمة:

تعد المواطنة أحد المفاهيم الرئيسية فى الفكر الليبرالى منذ تبلوره فى القرن السابع عشر كنسق للأفكار والقيم، و لقد تم تطبيقه فى الواقع الغربى فى المجالين الاقتصادي والسياسى فى القرنين التاليين، الأمر الذى ترتب عليه العديد من الآثار فى الترتيبات الاجتماعية و العلاقات الإنسانية فى القرن العشرين و مطلع القرن ال حادى والعشرون . (13 : 345)

واذا كانت الليبرالية عند نشأتها قد دارت حول فكرة الحرية الفردية و العقلانية و تقوية مركز الفرد فى مجتمع سياسي قائم على قواعد عصر النهضة التى تعتمد على أبنية اجتماعية متماسكة، فإن مفهوم المواطنة قد تطو ر عبر مسيرة الليبرالية ليتمحور حول خيارات الفرد المطلقة كمرجع للخيارات الحياتية و السياسة اليومية فى دوائر العمل ، و المجتمع المدنى، والمجال العام، ووقت الفراغ ، و ليصبح "المفهوم المفتاح" الذى لا يمكن فهم الليبرالية و جوهرها دون الإحاطة بأبعاده المختلفة وتطوراته المستجدة ،حيث يستبطن تصورات الفرد ، والجماعة، والرابطة السياسية، ووظيفة الدولة ،والعلاقات الانسانية ، والقيم والأخلاق. (21 : 52)

وقد شهد هذا المفهوم تغيرات عديدة فى مضمونه واستخدامه ودلالاته،فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة فى شقها السياسي القانونى كما ساد سابقاً،بل تدل القراءة فى الأدبيات والدراسات السياسية الحديثة على عودة الاهتمام بمفهوم المواطنة فى حقل النظرية السياسية بعد أن طغى الاهتمام بدراسة مفهوم "الدولة"مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين ، ويرجع ذلك لعدة عوامل أبرزها الأزمة التى تعرضت لها فكرة الدولة القومية التى مثلت ركيزة الفكر الليبرالى لفترة طويلة ؛ و ذلك نتيجة **عدة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين و مطلع القرن الحادى والعشرين و هى :**

1 - تزايد المشكلات العرقية و الدينية فى أقطار كثيرة من العالم ، وتفجر العنف بل والإبادة الدموية، ليس فقط فى بلدان لم تنتشر فيها الحداثة م ثل بلدان العالم الثالث بل أيضا فى قلب العالم الغربى أو على يد قواه الكبرى .(147: 78)

2 - بروز فكرة العولمة التى تأسست على التوسع الرأسمالى العابر للحدود و ثورة الاتصالات والتكنولوجيا ، والحاجة لمراجعة المفهوم الذى قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن و الجماعة السياسية و سيادة الدولة القومية، و كلها مستويات شهدت تحولاً نوعياً.(80: 340)

وعلى صعيد آخر فان نمو الاتجاهات الأصولية المسيحية و اليمينية المتطرفة فى البلدان التى مثلت مهد التجربة الليبرالية قد أدى إلى مراجعة المفهوم والتأكيد على محوريته لمواجهة هذه الأفكار وآثارها فى الواقع السياسي والاجتماعى الغربى المعقد مع وجود أقليات عرقية ودينية منها العرب و المسلمون، هذا فضلا عن وصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيق حرية وكرامة الفرد إلى منعطف خطير فى الواقع الليبرالى، بعد أن أدى التطرف فى ممارستها وإنعزال الأفراد على ذواتهم ومصالحهم الضيقة إلى تهديد التضامن الاجتماعي الذى يمثل أساس وقاعدة أى مجتمع سياسي، وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص، وتنامى ما يسميه البعض"موت السياسة" وبروز "سياسات الحياة اليومية ".(129 : 17)

والإشكالية التى تهم المجتمع العربى فى هذا الصدد هى أن الفكر الليبرالى لم يؤدى إلى تأسيس تجارب ديمقراطية فى العالم الغربى فقط ، بل يطرح نفسه الآن و بشكل شبه منفرد كبديل للواقع السياسى والفكرى فى دول

العالم الثالث التى تشهد تحولاً نحو الديمقراطية، . فخيار المواطنة صار مثالية تروج لها الرأسمالية الليبرالية فى الدول غير الغربية ، ويتم تقديمها كحل لمشكلات الجنوب على"طريق التقدم " يرتهن بتحول الرابطة السياسية داخل مجتمعاتها من رابطة تراحمية عضويةأو قرابية – ريفية أو قبلية – إلى رابطة تعاقدية علمانية و " مدنية " للمواطنة . لذا فإن فهم دلالات " المواطنة " كرابطة تزعم أنها تجب روابط الدين والعرقية والأيدولوجية لهو أمر يحتاج مزيد من التأمل والبحث ، والتقويم ، واختباراً فى الواقع التاريخى بين النجاح والإخفاق. (96: 20)

ويرجع تاريخ مفهوم المواطنة قديماً إلي زمن الديمقراطية المباشرة الإغريقية التي تعتبر أساس ديمقراطية عالم اليوم ، حيث يرجع أصل استعمال مفهوم المواطنة إلى الحضارتين اليونانية والرومانية ، فقد استعملت الألفاظ civis (المواطن) civitas (المواطنة) في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليونانى والروماني(151 : 32)

وقد تطور مفهوم المواطنة بعد ذلك لتأثره بحدثين مهمين هما إعلان استقلال الولايات المتحدة في عام (1776) ، والمبادئ التي أتت بها الثورة الفرنسية في عام (1789)فكانا نقطة تحول تاريخية في مفهوم المواطنة من خلال ما جاء به إعلان الاستقلال من أن الناس جميعاً ولدوا متساوين وان لهم حقوقاً أصيلة فيهم منذ خلقهم وأن الشعب هو صاحب السيادة وهو ما جاءت به مبادئ الثورة الفرنسية ، فأصبح أساس مفهوم المواطنة مبني على فكرة الشعب صاحب السيادة ، وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد كإنسان أولا وكمواطن من أبناء الشعب ثانياً.

ولقد ظل مفهوم المواطنة في تطور مستمر خلال القرون السابقة و حتى وقتنا الحاضر ، فأصبح مفهوم المواطنة حقاً غير منازع فيه ، وامتد ليشمل فئات من المواطنين لم تكن تتمتع بحق المواطنة مثل النساء ، فأصبحن يتمتعن بحق المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات الجماعية إلا أن ذلك لم يكن إلا في القرن العشرين ففي بريطانيا لم تحصل النساء على حق الانتخاب إلا في عام (1929) وفي فرنسا في عام (1945). وتعددت أبعاد مفهوم المواطنة فشملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولم تقتصر على الجوانب السياسية والقانونية فقط . (71: 117)

والمواطنة كمفهوم ينطوي على جملة من الحقوق الممنوحة للأفراد وواجبات مفروضة عليهم وطالما أن المعنى الحقيقي للمواطنة يعتمد على انتماء الفرد وولائه لوطنه، تكون المواطنة في مواجهة تنظيم علاقة على مستويين ، المستوى الأول العلاقة القائمة بين الأفراد والدولة ، والمستوى الثاني العلاقة القائمة بين الأفراد بعضهم ببعض وهذا يحتم أن تكون المواطنة قائمة **على أساسين جوهريين يتمثلان فيما يلي :-**

(أ) المشاركة السياسية

وتتمثل هذه المشاركة من خلال العملية الديمقراطية التي تقوم على جملة من المعايير المتمثلة في المساهمة الفاعلة والتي تعطي الفرصة المناسبة لكل مواطن للتعبير والمشاركة عن رغباته وآماله ، وأن يتوفر لكل مواطن الحق في إ كتساب المعلومات بشكل يمكنه من فهم الأمور المراد إتخاذ القرار بشأنها بحيث يتكون عنده الفهم المستنير ، الذى يتم بموجبه وضع القضايا التي يراد إصدار قرار بخصوصها عن طريق العملية الديمقراطية . (36: 187)

(ب) المساواة بين جميع المواطنين :

فلا بد من الإيمان بالمساواة بين جميع المواطنين واعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات ، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية و اجتماعية واقتصادية وبيئية متساوية، بالإضافة إلى المساواة بين المواطنين أمام القانون كل ذلك بدون الأخذ بعين الإعتبار الوضع الاجتماعي أوالمركز الاقتصادي أوالعقيدة السياسية أوالعرق أوالدين أوالنوع أوغيرها من الاعتبارات . (166 :78)

و يترتب على المواطنة الديمقراطية ثلاثة أنواع رئيسية من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها جميع مواطني الدولة دونما تمييز من أي نوع ، **وهذه الحقوق كما يلي :**

1- الحقوق المدنية :

وهي مجموعة من الحقوق تتمثل في حق المواطن في الحياة ، والإعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين ، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه . وكذا حق كل مواطن في الملكية الخاصة ، وحقه في حرية التنقل ، وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون ، وحقه في أن يعترف له بالشخصية القانونية وعدم التدخل في خصوصية المواطن ، وحق كل مواطن في حماية القانون له ، وحق التعاقد لكل مواطن في الدولة ، وحقه في حرية الفكر ، والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون ، و حق كل طفل في اكتساب جنسيته . (96:86)

2- الحقوق السياسية :

وتتمثل هذه الحقوق بحق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والترشيح ، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة والحق في التجمع السلمي .

(13 :180)

3- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساسا بحق كل مواطن في العمل و الحق في العمل في ظروف منصفه والحرية النقابية ، وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد أدنى من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والغذاء الكافي والتأمين الاجتماعي ، وتتمثل الحقوق الثقافيه بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة .(177 : 39)

ومما تقدم نلاحظ أن هناك جملة من الواجبات الملقاه على عاتق الدولة تتمثل بحقوق المواطنين المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمنح لهم من خلال مواطنتهم ولما يترتب على المواطنين من واجبات اتجاه دولتهم . و تعتبر الواجبات المترتبة على المواطنة نتيجة منطقية وأمراً مقبولاً في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يوفر الحقوق والحريات الأساسية المترتبة على المواطنة لجميع المواطنين و بشكل متساوي ، فمقابل هذه الحقوق تظهر هذه الواجبات التي يجب أن يؤديها المواطنين أيضا بشكل متساوي بين الجميع وبدون تمييز لأي سبب من الأسباب التي تم ذكرها سابقاً.

فللحقوق علاقة تبادلية الهدف منها هو مصلحة الفرد والدولة وتحسين الأوضاع في المجتمع وتطويره نحو الأفضل وهذه الواجبات قد ينص عليها القانون وبالتالي تتحدد بشكل رسمي وقد تكون هذه الواجبات مفهومة ضمنياً للمواطن فيلتزم بها ، وتتمثل هذه الواجبات في واجب دفع الضرائب للدولة ، واجب إطاعة القوانين ، واجب الدفاع عن الدولة.(164: 54)

لذا يتضح لنا مما سبق عرضه من تعريف لمفهوم المواطنة والأسس التى يقوم عليها أن الإنسان لا يولد مواطناً بالفطرة ، و كذا لا يمكن للفرد أن يصبح مواطناً مستنيراً ما لم يفهم معنى المواطنة ، وما لم يعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات. و أيضاً إذا لم يقم بممارسة فعلية على أرض الواقع لهذا المفهوم سواء الإلتزام بالواجبات ، أو المطالبة بالحقوق.

ومن هنا تتجلى أهمية فكرة التربية على المواطنة ، فالمواطن الذى تكونت لديه المعرفة والدراية بماهية المواطنة ولم يتكون لديه عنصر الانتماء الوطنى ليدفعه للمطالبة بحقوقه وأداء إلتزاماته تجاه دولته ، يجب أن يزرع بداخله هذا الشعور بالانتماء الوطنى ، و ذلك من خلال الدور الهام و الجوهرى التى تقوم به المؤسسات التربوية لتشكيل و تغذية وعيه و إلتزامه و عمله الوطنى بمجموعة مواد و نشاطات تهدف إلى تنمية و تحقيق شعور المواطنة .

والرياضة كأحد الأنشطة الإنسانية المهمة ، والتى لا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات الإنسانية من شكل من أشكالها ، بغض النظر عن درجة تقدم هذا المجتمع أو تخلفه ، تلعب دوراً هاما على الصعد الفردية والوطنية ، فعلى الصعيد الفردي ، تعزز الرياضة من قدرات الفرد والمعرفة العامة لديه ، أما على الصعيد الوطني ، فهي تساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتطور الصحة العامة وتقارب بين مختلف الطبقات ، وتسهم فى تعزيز الانتماء.

فالرياضة توفر الفرصة لممارسة الإندماج الاجتماعي والأخلاقي للشعوب بعيداً عن التهميش بسبب الحواجز الثقافية والاجتماعية والدينية وغيرها من أشكال التمييز ،ويمكن للرياضة أن تكون مجالاً لممارسة المساواة والحرية. كما أن الحرية والسيطرة على الجسد أثناء ممارسة الرياضة مهمة جداً للنساء والفتيات أو الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة أو الذين يحيون في مناطق تشتد فيها النزاعات أوالأشخاص المتماثلين للشفاء من أمراض ألمت بهم. (8 :31)

وفى العصر الحديث ، و نتيجة الجهود المتواصلة لعلماء و باحثى التربية البدنية والرياضة فى سعيهم لتأكيد البناء المعلوماتى لنظامهم الأكاديمى ، أمكن لأول مرة النظر إلى الرياضة نظرة يحدوها الشمول ، و أصبح من الصعب تجاهل المغزى التربوى والإجتماعى لهذا النشاط الإنسانى البارز .

ومن منظور آخر أوضح لارسون "Larson" أن الرياضة و الأنشطة البدنية تؤثر فى سياسة الدولة ، لكونها متضمنة فى كل العمليات الحكومية و فى إدارة شئون الناس ، وفى تقديم أنشطة مرغوب فيها للمواطنين ، و فى الارتقاء بالوضع الصحى و لياقة الأفراد ، بالإضافة إلى متطلبات سياسية أخرى ، و يعتقد لارسون أن أكثر القيم السياسية أهمية فى الرياضة و الأنشطة البدنية هى قدرتها على تنمية المواطنة الصالحة .(18: 42)

فمن خلال الفريق الرياضى يتاح للممارسين فرص طيبة للتعرف على المقومات السياسية، التى هى مطلب أساسى لكل مجتمع متحضر ،مثل إحترام الشحصية الإنسانية ،تكافؤ الفرص، إستخدام العقل فى حل المشكلات ، ضبط النفس ، وروح القيادة ، تنقلان مبادىء أساسية ضرورية للديمقراطية كالتسامح والتعاون والإحترام والانتماء.كما تعلم الإنسان القيم الأساسية لتقبل الهزيمة والانتصار . (5 : 125)

لذا فإن التربية على المواطنة من خلال الرياضة هو سعي إلى تنمية المعارف والكفاءات التي تمكن الشباب من تطوير قدراتهم الاجتماعية مثل العمل ضمن الفريق والتضامن والتسامح والروح الرياضية في إطار متعدد الثقافات ،فالأنشطة الرياضية تتسم بثراء المناخ الاجتماعى ، ووفرة العمليات والتفاعلات الاجتماعية التى من شأنها إكساب الممارس للرياضة العديد من القيم والخبرات الحياتية والخصائل الاجتماعية المرغوبة والتى تنمى الجوانب المتعددة فى شخصية الفرد وتساعده على التطبيع و التماسك والانتماء والتكيف مع مقتضيات المجتمع ونظمه ومعاييره الاجتماعية و الأخلاقية .

لذا تعد الرياضة من دواعى الأمن القومي للدولة فهي وسيلة فعالة للتربية وتعديل السلوك. كما أن الأهداف الحقيقية للرياضة تدخل دون شك في نطاق الأهداف التربوية العامة بكل ما فيها من تقدم وتطور مما أدى إلى أن يعترف بالرياضة كمادة منهجية تشكل عنصر أساسي من عناصر التربية في إطار النظام التربوى التعليمى الشامل.(76 : 13)

مشكلة الدراسة :

مما سبق يتضح لنا أهمية و ضرورة مفهوم المواطنة فى بناء و تكوين الكيان الحضارى لأى مجتمع حديث ومتقدم ، فلم تعد المواطنة مجرد ترفا فكريا أو حديثاً للنخبة. وانما صارت المواطنة هى حجر الزاوية فى بناء المجتمعات و الأمم الحديثة و المعاصرة . فالولايات المتحدة الأمريكية رغم إعتمادها الكبير على الجنسيات الوافدة إليها ورغم أنها تتكون من خليط متنافر من البشر متعددى الثقافات والانتماءات إلا أن وجود مبدأ المواطنة والإعتماد عليه بشكل كلى ، من حيث أن المواطنة هى علاقة بين الفرد والدولة تتسم بالإلتزام بالواجبات واحترام الحقوق ومبادئ المساواة والكفاية والعدل . أدى فى النهاية إلى إنصهار هذا الخليط كله فى وطن واحد يعمل الكل من أجل نهضته و تقدمه .

وكذلك نموذج الاتحاد الأوروبى الذى رغم تعدد شعوبه واختلافهم فى انتمائتهم وثقافتهم ولغتهم إلا أن العلاقة بينهم قامت على أساس من المواطنة السليمة القائمة على تبادل الحقوق والواجبات وحق المشاركة والاحترام المتبادل ؛ مما جعل من أوروبا رغم أنها قارة متنافرة تاريخيا تبدو وكأنها وطنا واحدا لجميع أبناءها دون تمييز أوتعصب ، وجعل الأوروبيين فى طليعة شعوب العالم نحو التقدم والازدهار.

ولأن بناء وتكوين مفهوم المواطنة يتطلب إستخدام جميع الوسائل الممكنة والمتاحة(كالتنمية الاقتصادية ، الثقافية ،المعرفية) . وعلى إعتبار أن الرياضة هى أحد أهم وسائل التنمية المعرفية والتربوية والاقتصادية في عصرنا الحاضر تستقطب اهتمام جميع شرائح المجتمع، وذلك في زمن اتسع فيه ال نشاط الإعلامي للنشاط الرياضي، مما نتج عنه زيادة في وعي الجماهير ، وزيادة فى الأثر الملموس الذى تنتجه الرياضة فى بناء العقل الجمعى للمجتمع ، و كذا التأثير على أنماط الشخصية الفردية لأفراده ، لما لها من مكانة خاصة لدى الشباب وصغار السن حديثى التكوين .

و بناء على هذا ترى الباحثة أنه من الضرورى دراسة واقع دور الرياضة فى تعزيز وتنمية روح المواطنة لدى الشباب المصرى من أجل بناء مجتمع يحافظ على ثقافته وهويته .

تساؤلات الدراسة :

تتبلور مشكلة الدراسة فى التساؤلات الآتية :

١ -ما الذى تعنيه المواطنة فى المجتمعات الديمقراطية المعاصرة ؟
٢ -ما طبيعة الدور الذى تقوم به الرياضة لتدعيم مفهوم المواطنة لدى الشباب ؟
٣ -ما واقع دور الرياضة فى تدعيم مفهوم المواطنة لدى الشباب المصرى ؟
٤ -ما سبل تفعيل دور الرياضة فى تدعيم مفهوم المواطنة لدى الشباب المصرى ؟

أهداف الدراسة :

١ -تحليل مفهوم المواطنة و تحديد جوانبه و أبعاده .
٢ -معرفة الدور الذى ينبغى أن تقوم به الرياضة بصفة عامة تجاه المواطنة .
٣ -تحليل واقع الدور الذى تقوم به الرياضة فى تدعيم مفهوم المواطنة لدى الشباب المصرى .
٤ -سبل تفعيل دور الرياضة فى تدعيم مفهوم المواطنة لدى الشباب المصرى ؟

مصطلحات الدراسة :

المواطنة :

عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة (citizenship) بأنها :

"علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ،بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة ".و تدل ضمنياً على درجة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات. (23 : 5)

عناصر المواطنة :

١ - **الانتماء :** و**هو** " شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس واخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه " ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته. فهو شعور أفراد الجماعة بقوة الرابطة التى تصلهم بالجماعة التى ينتمون اليها انتماء العضوية.(40 :33)

٢ - **الحقوق :** فمفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع مثل(توفير التعليم – تقديم الرعاية الصحية– العدل والمساواة– حرية الرأى و العقيدة و التملك) وهذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء سواء أكانوا مقيمين داخل حدود الدولة أم خارجها .

٣ -الواجبات : وهى " المهام التى يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدراته وإمكانياته وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص " وهناك بعض الواجبات المتفق عليها بالعالم مثل (احترام النظام -عدم خيانة الوطن - الحفاظ على الممتلكات العامة - الدفاع عن الوطن - المساهمة في تنمية الوطن - التكاتف مع أفراد المجتمع) .

٤ -المشاركة المجتمعية : وهى من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركاً في الأعمال المجتمعية، والتى من أبرزها الأعمال التطوعية فكل إسهام يخدم الوطن ، و يترتب عليه مصالح المجتمع و تقديم النصيحة والمساعدة للمواطنين والمسئولين . فهذا يجسد المعنى الحقيقي للمواطنة.(16:42)